دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة مابعد الثورة

أ. ويــكن فـازية
جامعة عبد الحميد بن باديس،
مستغانم.

مقدمة :

أدت الثورة الشعبية التي عرفتها تونس في أواخر 2010 إلى انهيار النظام السابق ووصول حركة النهضة إلى الحكم لأول مرة ، رغم ما صاحب ذلك من جدل واسع وقلق اكبر من مختلف التنظيمات السياسية الفاعلة في تونس ، ورغم كل هذه المخاوف استطاعت الحركة الفوز في أول انتخابات تشريعية بنسبة تفوق 40 في المائة.

و تعد حركة النهضة أبرز الحركات الإسلامية في تونس فقد نجحت في استغلال الظروف التي شهدها المجتمع من تغريب وفساد وتدهور اقتصادي وسيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية في ترسيخ وتوسيع نطاق انتشارها ونفوذها منذ أواخر السبعينيات.

وتتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال والمرونة والواقعية، وتتبنى اتجاها يمكن وصفه بالاتجاه العقلاني، فعلى المستوى السياسي نجد أن الحركة غيرت اسمها من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة في يناير 1989 وصاغت برنامجا علمانيا لا يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية بل يطالب فقط بالعودة إلى القيم والتقاليد الإسلامية (العملة ، أ ،1991 :119).

بعد اندلاع الثورة دعت الحركة إلى العمل على تحقيق التحول الديمقراطي من خلال التعجيل بإنشاء المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات

ذات الشرعية الديمقراطية، والتفاهم مع الحركات السياسية الأخرى في الساحة التونسية، من قوى سياسية علمانية ويسارية على وجه الخصوص.

لكن رغم هذا البرنامج المعتدل ، الا أن وصول الحركة الى السلطة يثير العديد من التساؤلات حول موقفها الفعلي من التعددية والمعارضة ، وكيفية تنفيذ برنامجها الانتخابي في ظل الأوضاع غير المستقرة في تونس ، والطرق التي ستنتهجها لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في تونس

انطلاقا من هذه التساؤلات تم تقسيم الموضوع إلى :

مقدمة

1 – مظاهر المشاركة السلمية للحركات الإسلامية في العملية السياسية

أولا: الموقف من الآخر المختلف:

ثانيا: التنازل عن العنوان الإسلامي:

ثالثا: التحول إلى أحزاب سياسية:

2 – مكانة حركة النهضة في تونس قبل الثورة

3 – مساهمة حركة النهضة في التحول الديمقراطي بعد الثورة

اولا – دور حركة النهضة في الثورة التونسية

ثانيا – علاقة حركة النهضة بالمعارضة الفاعلة في تونس:

1 – موقف حركة النهضة من التعددية

2 – موقف حركة النهضة من المعارضة قبل الثورة

3 – علاقة الحركة مع المعارضة بعد الثورة

ثالثا – وصول حركة النهضة للسلطة ورهان تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي

خاتمة

1 – مظاهر المشاركة السلمية للحركات الإسلامية في العملية السياسية

ترى نفين مسعد أنه رغم كثرة التنويعات الاجتماعية والفكرية والدينية للظاهرة الإسلامية فإن بروز الجماعات الدينية يقترن بدخولها إلى

المعترك السياسي لأنه يضعها اعتبارا من تلك اللحظة في مواجهة السلطة، ويوضح ذلك نموذج حركة النهضة في تونس فالقليلون من كان يلم بنشاطها الدعوي الصرف في إطار جمعية المحافظة على القرآن الكريم، لكن الرأي العام تنبه لها عندما تقدمت بطلب الحصول على تأشيرة العمل الحزبي عام 1981(الرياشي، س .1996 : 138) .

وتتجلي مظاهر تحول الحركات الإسلامية نحو العمل السياسي فيما يلي:

أولا: الموقف من الآخر المختلف:

بعد مرحلة الاستقلال وقيام الدولة القطرية في النصف الثاني من القرن العشرين حصلت القطيعة والخصام بين التيار الإسلامي والتيارات السياسية والفكرية الأخرى واستمرت هذه القطيعة بحكمها عدم الثقة بين الطرفين لزمن طويل ولكن اليوم زادت الدعوة إلى الحوار بين الطرفين والبحث عن نقاط الالتقاء وعلى القواسم المشتركة.

والتطور السياسي المهم الذي حصل هو التداخل والتعاون والتنسيق بين الإسلاميين والتيارات الوطنية والقومية.

ثانيا: التنازل عن العنوان الإسلامي:

في خطوة غير متوقعة أقدمت بعض الحركات الإسلامية على التنازل عن العنوان الإسلامي وحذفه من اسم الحركة، لمبررات سياسة رجحتها هذه الحركات، وفي رؤية الإسلاميين أن مبررات هذا التنازل هي لتفويت ما يقال عن الجماعات الإسلامية بأنها تحتكر الإسلام لها وتزج بالدين في المعترك السياسي، ومن الحركات الإسلامية التي تخلت عن العنوان الإسلامي نجد حركة الاتجاه الإسلامي في تونس التي تحولت إلى حزب النهضة.

ثالثا: التحول إلى أحزاب سياسية:

تحولات الرؤية السياسية عند بعض الحركات الإسلامية أوصلها لتقبل التحول إلى أحزاب سياسية، بعد أن تبنت بعض الأنظمة الإسلامية الديمقراطية كخيار، وما أقنع الحركات الإسلامية بهذه التحولات تفكيرها بحسابات سياسية، فهذا التحول يكفل لها الاعتراف السياسي والحق بالعمل والممارسة السياسية (الميلاد، ز. 1999: 146-151).

2 – مكانة حركة النهضة في تونس قبل الثورة

تعود بدأ تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية الثمنينيات من القرن العشرين خاصة بعد تولي محمد مزالي رئاسة الوزراء في أفريل 1980، وفي خطوة أكثر تقدما نحو تكريس عملية الانفتاح، أعلن الرئيس بورقيبة في أفريل 1981 عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أي قوة خارجية سوءا إيديولوجيا أو ماديا(في إشارة إلى الحركة الإسلامية وتيار اليسار)، بالإضافة إلى شرط آخر هو أن يتحصل الحزب على 5 ■ من الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية، وكان من شأن هذا الشرط أن يفرغ هذه الخطوة من مضمونها في ظل هيمنة الحزب الدستوري على الساحة السياسية(فرحات، م. 2004: 175).

وجاء الإعلان عن هذه الخطوة نحو التعددية بعد الأحداث الدامية التي عاشتها مدينة قفصة عام 1979، ومظاهرات إتحاد الشغل عام 1978، وهذا الإعلان عن التعددية وتحرير النظام السياسي الذي أقره بورقيبة بكل تردد في المؤتمر الاستثنائي للحزب الحاكم، تطور بشكل مضطرب واصلا إلى أوجه في انتخابات 1981 (شويخة، ا .1990 : د.ص).

فقد كانت سيطرة الحزب الحاكم على الساحة السياسية واستبعاد جميع التيارات من العمل السياسي المشروع، أحد العوامل التي سهلت للحركة الإسلامية أن تصبح القوة الثانية في البلاد حيث أنه في غياب القنوات الرسمية قامت هذه الحركة باستغلال المساجد، كما برزت قنوات تمكنت من خلالها من الوصول إلى الجماهير وهو ما لم يتح لغيرها من التيارات وكانت الجماهير في اندفاعها نحو الحركة الإسلامية تعبّر بصورة من الصور عن إدانتها ورفضها للسيطرة المطلقة للحزب الحاكم على الساحة السياسية(العملة، أ .1991 : 118).

وفي أفريل 1981 عندما قامت حكومة بورقيبة بتحويل نظام الحزب الواحد في تونس بإقرارها التعددية الحزبية، تحولت الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي باسم حركة الاتجاه الإسلامي موضحة أنها واحد من عديد الاتجاهات الموجودة في المجتمع التونسي.

وعلى الرغم من أن راشد الغنوشي زعيم الحركة رفض طلبه بإصدار رخصة تجعل حزبه قانوني، فإن حركة الاتجاه الإسلامي واصلت تحديها للسلطة ذات التوجه العلماني، إذ أن برنامجها أكد على الهوية العربية الإسلامية لتونس وتحسين الديمقراطية والتعددية السياسية والعدالة(اسبنزيتو،ج . 1997: 230-231).

ورغم إقرار التعددية السياسية واعتراف الحركة الإسلامية في تونس بشمولية هذا المبدأ لجميع التيارات الأخرى في المجتمع، إلا أنها واجهت الرفض من قبل الدولة، حيث كان راشد الغنوشي ممنوعا من الحديث في المساجد أو غيرها من الأماكن، والتجمع في الأماكن العامة، كما أنه لم يسمح له بالتدريس أو نشر كتبه أو حتى السفر للخارج (اسبنزيتو،ج . 1997: 233) .

وبقي الحال على ما هو عليه، وبعد الانقلاب الذي قاده بن علي وأطاح بالرئيس بورقيبة في 7 نوفمبر 1987، قام الرئيس بن علي بالعديد

من الإصلاحات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، ففي أفريل 1988 أقر زين العابدين بن علي تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية، واشترط التزام الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة، ورفض قيامها على أسس عرقية أو لغوية أو دينية(فرحات، م. 2004: 178).

وقد أدى التغير الذي حدث في قمة السلطة التونسية في نوفمبر 1987 إلى التوجه نسبيا للحد من الإفراط في التحديث، وكان أبرز مثال على ذلك هو التشديد على الهوية العربية الإسلامية، فجاء صدور الميثاق الوطني في نوفمبر 1988 الذي جاء البند الأول فيه بعد التمهيد حول الهوية، ونص على أن: -هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماض بعيد حافل بالأمجاد-، كما أكد:-على تمسك تونس بعروبتها وإسلامها-، ولكنه أشاد بالمقابل بالتحول النوعي الذي خلق ظروف القطيعة مع عهد الانحطاط ومهد للأجيال الحاضرة سبل مواكبة العصر.

وتتيح هذه الصيغة بعموميتها البالغة تفسيرات مختلفة لمدى هذه القطيعة، وما إذا كان المقصود بها القطيعة مع مجمل التراث أو مع ما هو سلبي في التراث فقط، ومع ذلك كانت بداية جيدة سمحت بمراجعة نهج الإفراط في التحديث والعلمنة، وما أحدثته من انقسام ثقافي.

وقد أدت هذه المواقف وإن كانت لمدة قصيرة إلى انفتاح نسبي على المعارضة الإسلامية، قبل تجدد المواجهة معها وتفاقم الأزمة عام 1991، أين وجه النظام ضربة قوية للحركة الإسلامية، ولكن نجاح هذه الضربة لا يعني بالضرورة حسم مشكلة الانقسام الثقافي بالمنهج الأمني وحده، لأن الحل الحقيقي يبدأ بالحوار الوطني الجدي الذي يتوصل إلى تراض عام حول مكونات الدولة الديمقراطية، إذ نجد انقسام ثقافي كبير في تونس خصوصا بين توجه الدولة العلماني والتوجه السلفي للمعارضة الإسلامية(الهواري، أ. 2003 : 262).

وقد تبنت حركة النهضة قضايا الحريات السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان والتأكيد على الهوية العربية الإسلاميةّ، وترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال الاعتراف بحق التعدد والاختلاف والتنوع(إسكندر ، أ . 1995: 365-366).

3 - مساهمة حركة النهضة في التحول الديمقراطي بعد الثورة

إن الوضع في تونس بعد الثورة يتجاذبه مشروعين للدولة ، الأول حداثي تقوده أحزاب علمانية والثاني إسلامي تتبناه حركة النهضة ، وهذا ما أدى إلى حدوث مصادمات بين الطرفين أخذت منحا عنيفا في العديد من المناسبات .

حالة الاحتقان هذه بين القوى السياسية انعكس على المواطنين التونسيين بحيث تستمر معاناتهم بسبب استمرار حالة الفقر وتراجع القدرة الشرائية وتزايد نسبة البطالة في صفوف الشباب ، وهو ما يوحي بوجود حالة من الاستخفاف بمطالب التونسيين التنموية

ما جعل المواطن يفقد ثقته في الفاعلين السياسيين وخاصة حركة النهضة باعتبارها حزبا حاكما.

اولا - دور حركة النهضة في الثورة التونسية

ومن الواضح أن الذي حرك الشارع وصنع التغيير والثورة في تونس هو الشعب نفسه الذي عانى من التهميش و البطالة والفقر وتفشي مظاهر الفساد ، وتزامن ذلك مع سياسة القمع الموجهة ضد معظم قوى المعارضة بما فيها التيار الإسلامي

وهو ما أدى إلى تراكمات كانت تتزايد باستمرار لتصل مرحلة الانفجار عندما أقدم البوعزيزي على إحراق نفسه في 17 ديسمبر 2010 وليشتعل الشارع التونسي بكل مكوناته في ثورة شعبية طالبت برحيل النظام بكل ما يمثله من فساد وقمع وانتهاك للكرامة والحرية ومنادية بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني

إن عدم بروز دور حركة النهضة في أحداث الثورة لا يعني غيابها ، فبالنظر للقاعدة الشعبية العريضة المساندة لها، فإنها ساهمت من خلال ذلك في تحريك الجماهير ضد النظام الحاكم وان كان بطريقة غير مباشرة ، كما لا يمكن اعتبارها المحرك الوحيد للأحداث

يرى الباحث الأمريكي بجامعة جورج تاون ميشيل كوبلو -إن عدم ظهور الإسلاميين بقوة أثناء الثورة في تونس، جعلت العديد من النخب والقوى السياسية تتعاطف وتدعم المطالب الشعبية حيث لم تشكل تلك الثورة أي خطر على هوية الدولة أو تؤشر بتغير شكل النظام السياسي أو تفرض نظاما بديلا.

بعد الثورة مباشرة قامت حركة النهضة بإعادة تفعيل نشاطها في تونس من خلال الإعلان عن إنشاء هيئة تأسيسية جديدة برئاسة علي العريض في 7 فيفري 2011 ، وفي خطوة منها في إزالة المخاوف الداخلية والخارجية أعلنت أنها لن يرشح أحدا من الحركة لمنصب الرئيس (عابد ، م. 2011 : د.ص) . ، كما شاركت في أول انتخابات في تونس ما بعد الثورة في 23 أكتوبر 2011 والتي حققت فيها فوزا تاريخيا .

لكن وعلى الرغم من الأهمية التاريخية لوصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة في من تونس ، فإن الامتحان الحقيقي هو قدرتها على التكيف ومحاولة حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سببا في حدوث الثورة ، إذ أن العديد من السياسات والقرارات التي اتخذها قياديي النهضة الموجودين في السلطة أثارت انتقادات وحفيظة الأوساط السياسية المختلفة في تونس ، فعلى سبيل المثال أثار القرار الذي اتخذه رئيس الحكومة حمادي الجبالي بتعيين المسؤولين الأساسيين في وسائل الإعلام الرسمية وهذا ما اعتبر استمرارا لسياسة النظام السابق التحكمية والقامعة للحريات ، كما قام رئيس الحركة راشد الغنوشي باختيار صهره رفيق عبد السلام على رأس وزارة الخارجية على الرغم مما يمثله هذا

الاختيار من استفزاز لمشاعر الشعب التونسي، ومن محاكاة لنهج المحاباة والمحسوبية الذي كان سائداً في عهد الرئيس المخلوع بن علي (المديني ، ت. 2012 : د.ص).

ثانيا – علاقة حركة النهضة بالمعارضة الفاعلة في تونس:

ثمة قضية وعقبة أساسية تواجه الحركات الإسلامية وتتعلق بقدرتها على السماح بالتعددية عندما تكون في السلطة، ويطرح سجل التجارب الإسلامية في باكستان وإيران والسودان أسئلة جدية حول السماح بالتعددية السياسية وحقوق المرأة ومشاركتها السياسية ومكانة الأقليات وحقوقها في ظل الحكومات ذات التوجه الإسلامي.

– فبدون إعادة تفسير للمبدأ القانوني الإسلامي المتعلق بأهل الذمة، فإن أي دولة ذات توجه إيديولوجي إسلامي ستكون في أحسن الأحوال دولة محدودة الديمقراطية، وستكون لتلك الدولة صيغة تعددية ضعيفة، لأن هذا التوجه الإيديولوجي يشكل عقبة أمام مشاركة غير المسلمين في المناصب الحكومية الرئيسية والترشيح في الانتخابات... الخ–(اسبزيتو، ج. 1997: 247).

1 – موقف حركة النهضة من التعددية

إن فكرة الأحزاب السياسية وتعددها في النظم السياسية فكرة حديثة ارتبطت بتطور الفكر الغربي الحديث، وعليه فإن هذه الفكرة اهتم بها مفكرو الإسلام المعاصرون ونتيجة لعدم وجود قول واضح حيال هذه المسألة فهناك أربعة آراء هي:

*** نظام غير حزبي:**

تتلخص هذه الفكرة في حكم الإخوان المسلمين في مصر، إذ كانوا يرفضون القبول بالتعددية السياسية والتعامل مع الأحزاب السياسية المبنية على إيديولوجية وضعية، فقد دعى حسن البنا إلى حل جميع الأحزاب السياسية وإنشاء حزب له برنامج إصلاحي إسلامي.

*** نظام الحزب الواحد:**

يتضح من الرأي الأول أن الإخوان المسلمون في مصر يؤيدون ضمنيا الحزب الواحد القائم على الشريعة الإسلامية، فأصحاب هذا الرأي يرون أنه لا داعي لقيام أحزاب ذات تفكير غير إسلامي ويجب إقامة حزب سياسي يدعى -حزب الله- ويرى المودودي أن في ظل مثل هذه الأحزاب لا يوجد صراع سياسي (المودودي، أ .د.ت :56-57).

*** نظام تعدد الأحزاب الإسلامية:**

يعطي هذا الرأي الشعب المسلم حق تأسيس أكثر من حزب واحد، شريطة أن تكون كلها تستمد حريتها وأنظمتها ودساتيرها من الشريعة الإسلامية ويرى أصحاب هذا الرأي أن الله أعطى المسلمين حق تأسيس أحزاب سياسية للتأكد من نشر العدالة.

*** نظام تعدد الأحزاب:**

هو نظام إسلامي يمكّن جميع طبقات المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم، من تشكيل أحزاب سياسية دون اشتراط أن تكون جميعها قائمة على الشريعة الإسلامية، على أن يكون النظام السياسي نظاما إسلاميا، وأن تحترمه جميع الأحزاب والتيارات السياسية المتواجدة في المجتمع(العلكيم، ح. 1997 : 177-179) ، (Nu'man, A. 1986 :13-18) .

ومن أجل إقامة حوار بين الحركات الإسلامية ومختلف التنظيمات السياسية الأخرى فلابد من تحقق أمرين أولهما عملية هدم وثانيهما عملية بناء.

وتشمل الأولى هدم فكرة المرجعية الواحدة، باعتبارها فكرة شمولية تصادر التعددية وهدم فكرة استحالة الحوار والاندماج مع باقي التنظيمات السياسية المعارضة، أما عملية البناء فتشمل القبول بالآخر، ويعني هذا التسليم بحقه في حرية الرأي، والاعتقاد والتسليم بالتعددية

الفكرية والسياسية وتداول السلطة، وإدانة كل صور العنف، وفي الأخير تحديد برنامج سياسي(محرم، م. 1996 : 9).

وفي **تونس** يؤكد راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة أن هذه الأخيرة ليس عندها أي تحفظ اتجاه أي طرف سياسي آخر، سواء كان هذا الطرف إسلامي أو غير إسلامي، وإذا كانت هناك أطراف أخرى لها تحفظات إزاء أطراف أخرى، فإن حركة النهضة ليس لديها أي تحفظ إزاء أي طرف آخر يقبل الحوار ويقبل الصراع الديمقراطي في البلاد ولا ينفي وجود غيره (الهرماسي، م. 1999: 270).

وقد صرحت حركة النهضة أنها لا تعارض أن يقوم في البلاد أي اتجاه من الاتجاهات ولا تعارض قيام أي حركة سياسية، وإن اختلفت معها اختلافا جوهريا كالحزب الشيوعي انطلاقا من فكرة أن الشعب هو المستوى المركزي لإضفاء الشرعية على الحكم، فالحركة الإسلامية لا تدّعي الوصاية باسم الإسلام ولا تعتبر نفسها ممثله الرسمي والوحيد (الهرماسي، م. 1999: 273) .

فبالمقارنة مع أغلب الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، فإن الحركة الإسلامية في تونس قررت أن تعمل ضمن المجتمع القائم، فهي لا تّدعي لنفسها امتلاك البديل الوحيد والكلي، ولكن امتلاك بديل من البدائل (الهرماسي، م. 1999: 283).

وقد شاركت حركة النهضة عن طريق أحد ممثليها في نوفمبر 1988، في التوقيع على ميثاق وطني يشكل عقدا مشتركا بين كافة التنظيمات الاجتماعية والهيئات والأحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم، على الرغم من أنه تضمن أفكار تتناقض مع أفكار الحركة، وقد اعترفت فيه الحركة الإسلامية بالشرعية القانونية للدولة، بمعنى أنها لا تطرح نفسها في موقف مواجهة وتنافس على الأقل مع السلطة في ذلك الوقت (العملة، أ .1991 : 119).

2 – موقف حركة النهضة من المعارضة قبل الثورة

وقد كان بورقيبة أثناء حكمه قاسيا في رده على أية معارضة وكل معارضة، فاتبعت حكومته سياسة مقيدة استبعدت الكثير من التونسيين، وأنتجت معارضة دينية وعلمانية مشتركة عانت من قدر متساوي من القمع (اسبزيتو،ج . 2002: 231).

فأدى تصاعد التيار الإسلامي بدوره إلى عزل المعارضة العلمانية، التي تتألف من الطبقة الوسطى الحضرية من المهنيين والأكاديميين، وينتظم بعضهم في جمعيات مهنية وينخرطون في جماعات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية، وكانت العلاقة بين الإسلاميين والمعارضة العلمانية متذبذبة، وما يعظّم حيرة المعارضة أن الوقوف ضد حركة النهضة لا يمكن أن ينظر إليه إلا على أنه تأييد للحكومة.

فكانت لعمليات القمع ما بين 1981 و1984 التي تعرض لها مناضلو حركة الاتجاه الإسلامي أن خلفت نوعا من التضامن مع الضحايا بصرف النظر عن الخلافات بين الطرفين (الإسلامي والعلماني)، ولكن هذا التضامن لم يزل الشكوك بشأن نوايا الإسلاميين الحقيقية، وقد تعززت هذه الشكوك حين وزعت الزعامة المؤقتة لحركة الاتجاه الإسلامي في أواخر1983 ورقة عن استراتيجية سرية، حددت الحاجة إلى إقامة صلات شخصية مع كبار رجال الحكومة والمعارضة، وإلى تقوية الاتصالات بالحركات الإسلامية في الخارج (ووتربوري، ج. 200: 273).

علاقة حركة النهضة مع العلمانيين في تونس:

يرى صلاح الدين الجورشي:- أن عدم وجود حوار بين العلمانيين والإسلاميين راجع بالدرجة الأولى إلى خطأ التيارين، حيث أن الطرفين وإن دافعا عن الديمقراطية، فإنهما لم يقتنعا إلى اليوم بإمكانية جلوسهما إلى طاولة واحدة للتعرف على طروحات بعضهما، فهم لم

يتخلصوا بعد من العنف كوسيلة وحيدة للحوار، ولم يتحرروا من أسطورة -أنا الحقيقة ولا أسمح لغيري بامتلاكها-.

فإذا ما جلس الطرفان فإنهما سيجدان نقاط التقاطع بينهما أضعاف نقاط الخلاف، إذا كان الحوار جادا وخاليا من الأحكام المسبقة (الجورشي، ص. 2005 : 19).

إن تصاعد اتجاه المعارضة السياسية في تونس نحو العمل الجماعي، وتصاعد المطالب الخاصة بالديمقراطية والإصلاح السياسي، وقيامها بمبادرات وتقارب مع التيار الإسلامي من جهة، وكذلك تصاعد عملية المراجعة الفكرية داخل التيار الإسلامي وتقاربها مع التيار العلماني من جهة أخرى ، أدى إلى حدوث تقارب بين الاسلاميين والعلمانيين في العديد من المرات قبل الثورة ، وتمثل حركة 18 أكتوبر التي ظهرت سنة 2005 ، والتي جاءت لوضع أرضية مشتركة من أجل إقامة جبهة معارضة لحكم بن علي آنذاك ضمت أحزاب من التيار العلماني بالإضافة إلى حركة النهضة ، ونتج عن ذلك صياغة بيان جماعي يبرز طبيعة العلاقة بين الدين والدولة وطرق إقامة دولة ديمقراطية مدنية تحترم حقوق المواطنين (الجورشي ، ص. 2013 : 64).

3 - علاقة الحركة مع المعارضة بعد الثورة

أدت الثورة في تونس إلى إثارة جدل واسع حول طبيعة الدولة التونسية الجديدة ، وحدثت تجاذبات بين مختلف التيارات خصوصا التيار العلماني الذي يرد تكريس لائكية الدولة ، والتيار الإسلامي الذي يسعى إلى إنشاء دولة إسلامية .

ومما زاد من حدة هذا التنافس نتائج انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2012 ، والتي عززت من موقف حركة النهضة التي حازت على أكثـر من 40 ■ من أصوات الناخبين ، مما مكنها من الحصول على منصب رئيس الحكومة و أغلب الحقائب الوزارية بما فيها

السيادية ما عدا وزارة الدفاع ، وهذا ما أثار مخاوف التيار العلماني من تراجع الحركة عن خطابها المعتدل قبل الانتخابات ومحاولة اسلمة الدولة (الجورشي ، ص. 2013 : 64).

وتعرف العلاقة بين حركة النهضة كحزب حاكم والأحزاب المعارضة توترا كبيرا نتيجة حالة عدم الثقة السائدة بين الطرفين والتي أفرزتها مخلفات النظام السابق ، بالإضافة إلى المواقف والتصريحات المتصادمة بين الطرفين ، فمن جهة تتهم المعارضة حركة النهضة باستغلال العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة ، ومحاولة تشكيل دكتاتورية جديدة ذات بعد ديني ، وهو ما اعتبرته تراجعا عن المكاسب المحققة في مجال الحريات وحقوق الإنسان والمرأة وحرية الإعلام.

وفي المقابل يرى الغنوشي ان افكار العلمانيين هي نتاج الغزو الثقافي الغربي واعتمادهم على الدعم الخارجي ، وهي التصريحات التي تقلق كثيرا قادة المعارضة

ويقول مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد التونسي العام للشغل فتحي دبك: -إنهم يتكلمون عن اليسار بطريقة بن علي، فيتحدثون عن مؤامرات خارجية ومحاولات مزعومة لإغراق البلاد في الفوضى-، مبدياً قلقه من توجه النهضة نحو إقصاء المعارضين على أساس أنهم أقلية- (المديني ، ت. 2012 : د.ص).

توتر علاقة حركة النهضة والمعارضة بعد الثورة

واعتبر راشد الغنوشي ان حزب نداء تونس الذي يعتبر حسب استطلاعات راي حديثة أهم منافس سياسي في تونس لحركة النهضة ، اخطر على الثورة من السلفيين ، ويمثل امتدادا لحزب -التجمع- الحاكم في عهد بن علي، وهي التصريحات التي اعتبرها قادة حزب -نداء تونس- العلماني المعارض الذي يرأسه الوزير الأول السابق الباجي قايد السبسي المحرض الرئيسي لأعمال العنف التي عرفتها مقرات واجتماعات عدة

للحزب في مناطق عدة بالبلاد سنة 2012 من قبل أفراد محسوبين على رابطة حماية الثورة التي حصلت في جوان 2012 على ترخيص قانوني من الحكومة التي يرأسها حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة ، ففي 18 أكتوبر 2012 قتل إسلاميون لطفي نقض منسق حزب نداء تونس خلال تظاهرة نظمتها رابطة حماية الثورة في تطاوين ، كما اتهم حزب نداء تونس وزارة الداخلية بالتواطؤ مع مئات من المحسوبين على هذه الرابطة الذين هاجموا في 23 ديسمبر 2012 اجتماعا نظمه الحزب في جزيرة جربة (السعيداني ، ا. 2012 : د.ص)

وعلى اثر ذلك قرر الحزب رفع شكوى ضد مسئولين حكوميين وسياسيين تونسيين بينهم راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية الحاكمة، بتهمة ارتكاب -جريمة ضد الإنسانية- ، يأتي ذلك على خلفية تكرر اعتداءات محسوبين على حركة النهضة على مقرات واجتماعات الحزب وقتلهم احد قياديه.

وأكد محامي الحزب أن الشكوى ستكون بالخصوص ضد علي العريض وزير الداخلية والقيادي في حركة النهضة، وراشد الغنوشي رئيس الحركة، ومحمد عبو أمين عام حزب -المؤتمر من أجل الجمهورية- شريك النهضة في الائتلاف الحاكم، ومحمد معالج رئيس -الرابطة الوطنية لحماية الثورة- (غير حكومية) المحسوبة على حركة النهضة (نداء تونس ، 2013: د.ص) ، وتشير هذه الحادثة عمق الخلاف الذي تعرفه الساحة السياسية في تونس .

ومنذ اغتيال المعارض شكري بلعيد تعيش تونس حالة من الاحتقان السياسي ، أدت إلى استقالة حكومة الجبالي وتكليف علي العريض وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة بتشكيل حكومة جديدة ، وهي الشخصية التي لا تلقى قبولا واسعا من المعارضة التونسية

ثالثا – وصول حركة النهضة للسلطة ورهان تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي

أدت الثورة التونسية إلى إرغام الرئيس زين العابدين بن علي للتخلي عن السلطة ، ومن أهم الانجازات التي تحققت على الصعيد المؤسساتي نجد :

-انتخاب مجلس تأسيسي بطريقة حرة وعادلة في 23 أكتوبر 2011، الذي أفرزت فوز حزب -النهضة- الإسلامي.

-تشكيل حركة النهضة الحكومة بمشاركة هامشية من قبل حزبين آخرين علمانيين هما : حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (والذي اختير رئيسه المنصف المرزوقي رئيساً مؤقتاً للجمهورية) ، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (والذي اختير رئيسه مصطفى بن جعفر ليكون رئيساً للمجلس التأسيسي)

لخصت الحركة برنامجها السياسي بعد الثورة بالعبارات التالية: حرية، ديمقراطية وأن السلطة للشعب. وبناءا على ذلك تسعى الحركة إلى تأسيس نظام جمهوري يضمن تحقيق العدالة والحرية والاستقرار ويقضي على كافة مظاهر الاستبداد والفساد ، وأن الحرية والعدالة والتنمية قضايا مركزية بالنسبة للدولة والمجتمع، و ضمان حرية المعتقد والتفكير وحقوق الأقليات الدينية .

كما تعترف حركة النهضة باحترام استقلالية المجتمع المدني وتؤمن بمبدأ التعددية وبأهمية التداول السلمي للسلطة وبضرورة الفصل بين السلطات وبأهمية استقلالية القضاء (روغر ، ل . 2012 : د.ص).

لكن وصول حركة النهضة إلى الحكم أدى إلى تراجع العديد من المكاسب التي جاءت على إثر الثورة ، إذ يرى توفيق المديني : – انه رغم النجاح الذي حققته الحركة الإسلامية بزعامة راشد الغنوشي، التي شاركت في اللعبة الديمقراطية، وأصبحت في السلطة، الا ان قلة خبرتها في

مجال إدارة الحكم، وضعف ثقافتها الديمقراطية، جعلها غير مستعدة لتنفيذ المرحلة الثانية من الثورة و المتمثلة في إرساء أسس النظام السياسي البديل وبناء الدولة الديمقراطية التعددية- (المديني ، ت. 2012 : د.ص).

لكن رغم التجاذبات التي تعرفها الساحة السياسية التونسية عقب الثورة ، إلا أن المرحلة الانتقالية ، والتي أسفرت عن فوز حركة النهضة في أول انتخابات نيابية بنسبة 42 ■ من أصوات الناخبين ، تستوجب من هذه الأخيرة بغض النظر عن الانتقادات الموجهة إليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات ، وتوفير بعض الشروط الضرورية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في تونس أهمها :

- إحداث قطيعة تامة مع النظام السياسي السابق ، وعدم الرجوع إلى الممارسات التعسفية والتسلطية التي مارسها هذا الأخير قبل الثورة في مختلف المجالات السياسية (كقمع المعارضة والحريات ، الانفراد بالسلطة ، وتشكيل دولة بوليسية) ، واقتصاديا (من خلال انتشار الفساد والمحسوبية والمحاباة ، اقتسام الريع مجموعة من العائلات القريبة من دائرة صنع القرار (

- إرساء نظام ديمقراطي على أسس متينة (بن خليف ،ع .2012 :135) ، من خلال إعادة إنشاء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية تعددية ، كتدعيم سلطة المجالس التمثيلية والتحاور دون إقصاء مع مختلف فعاليات المجتمع والاتفاق حول شروط المواطنة والمشاركة السياسية والاعتراف بالآخر .

- الامتناع عن اعتبار نفسها الجهة الوحيدة التي لها شرعية الحديث باسم الإسلام ، واحترام الحريات والانجازات التي حققها المجتمع التونسي منذ الاستقلال في هذا المجال كمدونة الأحوال الشخصية ، وتدعيمها بسياسات تحترم حقوق الإنسان وحرية الإعلام.

-تحييد أماكن العبادة كالمساجد عن النشاط السياسي ، فبعد الثورة استولت العديد من الجماعات المنتسبة للتيار الإسلامي على المساجد واحتكرت إلقاء الدروس والخطب فيها وصل عددها إلى أكثر من 400 مسجد ، وهذا ما أثار حفيظة التيار العلماني الذي طالب بوضع قوانين تنص على تحييد المساجد عن العمل السياسي(الجورشي ، ص. 2013 : 68-69)

- بناء مناخ من الثقة مع التيارات السياسية الأخرى خصوصا تلك التي تشكل المعارضة ، من خلال الدعوة إلى الحوار لتقريب وجهات النظر وبناء جسور الثقة معها ، وعدم استخدام العنف لفرض الآراء (مثل ما حدث في تجمع لحزب نداء تونس المعارض والذي اقتحمته عناصر من التيار الإسلامي ، وأجبرت منظميه على إلغائه ، وهو التصرف الذي اعتبر محاولة لمصادرة حريات الآخرين) (الجورشي ، ص. 2013 : 79) .

- تحقيق العدالة بالنسبة لضحايا الثورة ، لان التخاذل في معاقبة المذنبين من شأنه أن يثير احتجاجات لدى أسرهم ، الذين يطالبون بمعاقبة كبار المسؤولين في النظام السابق خصوصا في الجهاز الأمني ، ونيل تعويضات مادية

ففي ظل غياب رؤية مشتركة لعدالة انتقالية قادرة على الاهتمام بقضايا الثورة ، لوجود مؤسسات منفصلة تفتقر للتنسيق فيما بينها في هذا المجال (وزارة العدل ، مؤسسات المجتمع المدني ، اللجان المستقلة لمكافحة الفساد) ، وهذا ما قد يترك إحساسا لدى الضحايا بالتهميش وإفلات المذنبين من العقاب ، وهذا ما قد يعيق الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار (المجموعة الدولية للازمات ،2012 :180-181).

- إصدار دستور جديد يحض بموافقة جميع التيارات ، في ظل الجدل حول بعض الفصول فيه ، خصوصا الفصل الأول منه المتعلق بتحديد طبيعة الدولة ، إذ نجد تجاذب بين التيار اللائكي الداعي إلى قيام ديمقراطية علمانية ، وبين التيار الإسلامي الذي تدعو بعض قياداته إلى ضرورة إن ينص الدستور الجديد على إسلامية الدولة (الجورشي ، ص .2013: 67).

خاتمة :

إن الثورة في تونس وما نتج عنها من وصول الحركة الإسلامية والممثلة في حركة النهضة إلى السلطة ، طرحت تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في تونس وسبل التعايش بين مختلف التيارات السياسية الفاعلة في الحياة السياسية ، خصوصا العلاقة بين التيارالاسلامي الذي استلم السلطة لأول مرة منذ استقلال البلاد وبين العلمانيين من جهة أخرى الموجودين في المعارضة .

فالرهان الأساسي الذي يواجه حركة النهضة في الحكم هو طرح بديل لسياسة النظام السابق ، يتماشى مع مطالب الجماهير من جهة ، ويحاول

احتواء الأطراف الأخرى وعدم تهميشها ، كما إنها فرصة للحركة لإثبات مواقفها من العديد من المواضيع كالديمقراطية ، التعددية ، المعارضة ، ومسألة الحريات ، وهي المسائل التي تعرف جدلا كبيرا في الساحة السياسية في تونس ما بعد الثورة.

قائمة المراجع :

1- أبو الأعلى المودودي (د.ت)، **نظرية الإسلام السياسية**، الكويت: مكتبة المنار.

2- أحمد مصطفى العملة (1991)، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، في: **السياسة الدولية**، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية) ، العدد 106، ص.ص.118-119.

3- أنور الهواري (2003) ، دراسة حالة الحركات الإسلامية في العالم العربي، في: **التقرير الاستراتيجي** 2002-2003 ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص.262.

4- العربي شويخة (1990)، حدود الديمقراطية في: **لومند ديبلوماتيك**، العدد 21، السنة2، جوان.

5-المجموعة الدولية للازمات (2004) ، تونس : مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة الأمن ، في : المستقبل العربي ، العدد 400 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ص.ص.178-182

6- أمين اسكندر وآخرون(1995)، **الأحزاب والحركات القومية العربية**، ج.2، مصر: المركز العربي للدراسات الإستراتجية.

7-جون.ل. اسبوزيتو(2002) ، **التهديد الإسلامي**: خرافة أم حقيقة؟ تر: قاسم عبده قاسم ، ط.2 .القاهرة: دار الشروق .

8- جون. ل. اسبزيتو(1997) ، الحركات الإسلامية، وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، في: **امتطاء النمر** (تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة)، فيبي مار، وليام لويس (محرران)، تر: عبد الله جمعة الحاج، ط.2 .أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

9-جون ووتربوري وآخرون (2000) ، **ديمقراطية بدون ديمقراطيين**، ط.2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

10- حسن حمدان العليكم(1997)، **حقوق الإنسان السياسية في الإسلام** ، في: قضايا إسلامية معاصرة، العليكم (محرر)، ط.2. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ص.ص. 177- 179.

11- زكي الميلاد (1999) ، **الفكر الإسلامي** : قراءات ومراجعات، بيروت: الانتشار العربي .

12- سليمان الرياشي وآخرون (1996) ، **الأزمة الجزائرية:** الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13- صلاح الدين الجورشي، مقابلة في: **الخبر**، العدد4331، السنة 14، الثلاثاء 1مارس 2005، ص.19.

14- صلاح الدين الجورشي (2013) ، - الدولة والهوية : إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي –تونس مثالا –، في : المستقبل العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 407 ، ،ص.ص.60-79.

15- عبد الوهاب بن خليف (2012) ، -دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس –، في : الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني

والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية ،7-8 ديسمبر2011، الجزائر : مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية ، ص.ص.127-140.

16- نور الدين العويديدي (2005) ، حوار مع الغنوشي، في: **أقلام**، العدد 15، السنة الرابعة، جويلية/ أوت 2005.

17-محمد رضا محرم (1996) ،- إستراتيجية دمج الحركات الإسلامية في الحياة السياسية العربية-، في: **سواسية**، عدد11، جويلية ، ص.9.

18- محمد عبد الباقي الهرماسي (1999) ، الإسلام الاحتجاجي في تونس، في : **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، إسماعيل صبري عبد الله وآخرون (محرر)، ط.4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19- محمد فايز فرحات(2004)، أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، في: **التحول الديمقراطي في المغرب العربي** أحمد منيسى (محرر)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

20 - Nu'man Ahmed Al khatib (1986) , islamic thought and political parties, In: **Islam today**, N°4, April 1986, Rabat: journal of the islamic educational, scientific and cultural organisation (ISESCO), P.P. 13-18

مراجع من الانترنيت :

1- أ. ف. ب ، حزب -نداء تونس- يلجأ إلى الجنائية الدولية بعد مقتل احد قياديه، في : 4-01-2013 ، في:

http://www.elaph.com/Web/news/2013/1/784261.html?entry=arab (29-01-2013 à 17:15)

2 - المنجي السعيداني ، السبسي: النهضة أصبحت أكبر خطر على تونس.. والداخلية متواطئة ، في : الشرق الأوسط ، العدد 12445 ، 24-12-2012 ، في :

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12445&article=710127&search=حركة النهضة&state=true (vue :25-01-2013 à 22:45)

3 - توفيق المديني ، حركة النهضة وعوائق الثورة التونسية ، في : **الوحدة الاسلامية** ، السنة الحادية عشر ، العدد 122 ، فيفري 2012 ، في :

http://www.wahdaislamyia.org/issues/122/tmadini.htm (30-01-2013 à 21:25)

4 - نداء تونس- يرفع دعوى لـ -الجنائية الدولية- ضد الغنوشي وآخرين بعد مقتل أحد قياديه ، في : **جريدة الرأي** ، العدد 12242 - 06/ 01/ 2013 ، في :

http://www.alraimedia.com/Article.aspx?id=404887 (01-02-2013 à 20:50)

5 - لوتس روغر ، حركة النهضة في تونس وقابلية حركات الإسلام السياسي للديمقراطية والحداثة ، تر: عدنان عباس ، (تونس : معهد جوته فكر وفن ، جوان 2012) ، في :

http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/a97/ar9514045.htm (28-02-2013 à 22:38)

6 - ماهر عابد ، عهد جديد .. حركة النهضة بعد ثورة الشعب التونسي ، في : الشبكة العربية العالمية ، بتاريخ : 16 افريل 2011، في :

http://www.globalarabnetwork.com/opinion/3140-2011-04-16-18-30-37 (02-02-2013 à 14:17)